

## المحاضرة 1: التيار الإصلاحى

إن ظهور الحركة الإصلاحية فى الجزائر لم يكن بتاريخ 1931 مع ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وإنما كان نتيجة جهود سابقة على المستوى الخارجى والداخلى تعود لجهود تقي الدين ابن تيمية فى القرن 8هـ / 12م، ومحمد بن عبد الوهاب (1703-1792) والشوكانى الذين واجهوا الخرافات والبدع التى توسلوا بها للقبور والأحجار والأشجار وجهود الأفغانى (1839-1899) على مستوى الإصلاح السياسى ومحمد عبده على مستوى الإصلاح الاجتماعى والتعليمى. وجهود رشيد رضا. إلى جانب صدى الجامعة الإسلامية، وكتابات رجال الإصلاح، فى مؤلفاتهم وعبر عناوين بعض الصحف المشرقية كالعروة الوثقى، المنار، المؤيد...

أما داخليا فكانت مبادرات "ابن الموهوب" (1866- 1939) "بن سماية" (1866-1933) و"المجاوى" (1848 - 1913) فى العقد الأول من القرن العشرين، الذين كانت العديد من الآيات القرآنية نبراسا لهم كقوله تعالى: ﴿إن أريد الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾، هود 88. كما كانت فكرة إنشاء تجمع إسلامى حزب الله جزء من دعوات التى جاءت فى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

وقد تبلورت الفكرة ونضجت خلال العشرينات بنشأة الصحافة الإصلاحية، بعث الروح فى التربية والتعليم العربى بتأسيس النوادى والمدارس الحرة ومساجد الوعظ والإرشاد ابتداء من 1913، التى مهدت فكر العامة لتقبل الفكر الإصلاحى.

### ميلاد جمعية العلماء

لم يكن ميلاد جمعية تتخذ من الإصلاح الدينى والاجتماعى قاعدة لها أمرا يسيرا فى الجزائر المستعمرة، خاصة وهى تستعد للاحتفال بقرنيتها فى هذه المستعمرة. فقد حاول ابن باديس أن يخطو سنة 1924 خطوة كبيرة بتأسيس جمعية باسم **جمعية الإخاء العلمى** هدفها توحيد جهود العلماء

الجزائريين وطلابهم، لكن المشروع لم ير النور، في حين ترسخت الفكرة، وإن تأخر تجسيدها إلى بعد حين.

وكانت الظروف التي استجدت خلال الاحتفال القربي لاحتلال الجزائر، الذي أظهر فيه الفرنسيون حقدا دينيا أو عودة إلى الصليبية على حد تعبير أحد الفرنسيين حين قال: «إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر، لكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام»، فكانت تلك الاستفزات الدينية حافزا كبيرا لينتقل العلماء من التحضير والتفكير إلى مرحلة التأسيس حيث ظهرت تحت اسم "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" في 5 ماي 1931 بنادي الترقى بالعاصمة، وضمت (72) عالما جزائريا وانتخبوا عبد الحميد بن باديس غيبيا رئيسا لها وشاركه العديد من الشخصيات توحدهم نفس القناعات والاتجاه: كالبشير الإبراهيمي (1965-1989) نائبا عن الرئيس، والأمين العمودي (1890-1957) أمين عام، والطيب العقبي (1888-1960) أمين مساعد ومبارك الملي (1897-1945) كأمين مال، وإبراهيم البيوض أمين مال مساعد أحمد توفيق المدني (1899-1983). وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بقانونها الأساسي في نفس الشهر والسنة، وكان هذا القانون يحتوي على أربعة وعشرين فصلا حددت فيه الجمعية إصلاحاتها الإدارية والاقتصادية، وبينت فيه اتجاهها العام، وقد حدد الإبراهيمي هدفها في قوله: «جمعية العلماء المسلمين جمعية علمية دينية تهديبية، فهي بالصفة الأولى تعلم وتدعو إلى العلم وترغب فيه... وبالصفة الثانية تعلم الدين والعربية لأنهما شيئا متلازمان تدعو إليهما، وترغب فيهما، وبالصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حث الدين والعقل عليها، لأنها من كمالهما، وتحارب الرذائل الاجتماعية التي قبح الدين اقرارها ودم مقتربها... وتعلم لترقية فكر المسلم بما استطاعت وترشده إلى الأخذ بأسباب الحياة الزمنية...».

ومن الجوانب المعلنة من أهداف الجمعية، الجانب الديني والاجتماعي، لكنه أهمل الجانب السياسي، فعلى المستوى الديني عملوا على نشر الإسلام وفصل الدين عن الدولة والقضاء على الطرقية، بينما في الجانب الاجتماعي والثقافي، عملوا على تعليم الأهالي ومحاربة الأمية عن طريق مدارسهم الحرة والنوادي الثقافية ومختلف مجلاتها، كما حاربوا الأمراض الاجتماعية كالخمر والقمار

والخرافات. أما على المستوى السياسي فبالرغم أن بندها الأول من الفصل الثالث أكد أن الجمعية لن تخوض في أي مسألة سياسية، حتى تتجنب الاحتكاك ومضايقات الإدارة الاستعمارية، وتتمكن من تحقيق أهدافها الدينية والثقافية إلا أنها شاركت في الحياة السياسية مضطرة للظروف التي كانت عاشتها الجزائر، فتدخلت وأبدت موقفها من المسائل التي تخص المساس بالهوية العربية والشخصية الإسلامية، فهاجم العلماء الاندماجين من بني جلدتهم، كما قامت الجمعية بحركة نشيطة تدعو فيها إلى مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين، وردها على نفي فرحات عباس بوجود أمة جزائرية. بالإضافة إلى المشاركة المتميزة في المؤتمر الإسلامي؛ والذي لقيت بسببه نقدا حادا من معاصريهم كمصالي الحاج؛ ووصفها مالك بن النبي، بقوله: «إن المؤتمر الإسلامي جر الحركة الإصلاحية إلى الانحراف وجعلها تمشي على قمة رأسها لا على قدميها، فأخفق المؤتمر الإسلامي وتشتت حركته وتعتبر سنة 1935 هي السنة التي هبط فيها الإصلاح إلى هاوية لا قرار لها». كما انتقد كل من تركي رابح ومحفوظ قداش تلك المشاركة واعتبراها بمثابة الموافقة على الاندماج.

وعلى العموم فإن الجمعية، وإن نفى قادتها مشاركتهم في السياسة ونفوا معها صفة الحزب السياسي، إلا أن مواقفها كانت سياسية. كما أن الإدارة الاستعمارية عاملتها على أنها حزب سياسي، وضيقت عليها الخناق مرات متعددة. ويمكننا القول أن الجمعية تجنبت ذكر خوضها في السياسة خوفا من رفض فرنسا إعطاءها الرخصة والاعتراف بها كجمعية، كما تجنبت المصير الذي لقيته معظم الحركات السياسية الوطنية في الجزائر بفعل قانون الأنديجينا الذي كتبت أحكامه أنفاس الجزائريين. ووفق مفهوم معاصر فإن أهداف الجمعية لم تقتصر على الإصلاح الديني أو الاجتماعي فقط، بل شملت أيضا المجال السياسي، وعليه فإن نشاطها قد غطى كل مظاهر حياة المجتمع بجوانبه المختلفة الدينية والاجتماعية والثقافية .

وقد جندت الجمعية في القيام بدعوتها ورسالتها وسائل عصرية لم تتغير في جوهرها فاستخدمت المسجد للوعظ والإرشاد، والمدرسة لتربية وتعليم النشء تحت شعار: «الجزائر وطني والإسلام ديني والعربية لغتي»، بينما جعلت النادي للتوعية والتوجيه الوطني عن طريق الخطب، والمحاضرات، والمسرحيات والأشعار والأناشيد. كما سخرت في نشر أفكارها صحفا كثيرة منها ما

ظهر قبل ميلاد الجمعية بشكل رسمي كالمنتقد (1925) والشهاب (1925) والدفاع باللغة الفرنسية (la Défense)، والبصائر (1936) بالإضافة إلى عناوين أخرى كان ظهورها قصير الأمد، كالسنة والشريعة، والصراط، كما استعملت جمعية العلماء وسائل أخرى وليدة مناسبات مختلفة، كالاحتجاجات والمقابلات وإرسال الوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة، وغيرها من الوسائل التي استخدمتها لنشر أفكارها ومبادئها واستنكارها ودفاعها عن الجمعية ومطالب الأهالي.

ورغم اعتراف الإدارة الفرنسية بالجمعية عند إنشائها إلا أنها لم تتوان في إظهار عدوانيتها وعدت نشاطها من الأنشطة الخطيرة، لما تقوم به من الدعاية المغرضة في صفوف الجزائريين، وتحريضهم على معاداة فرنسا، فقررت الإدارة الفرنسية في الجزائر العودة إلى قانون 18 أكتوبر 1892 الذي يمنع جمعية العلماء من فتح أي مدرسة حرة إلا بموافقة السلطات الفرنسية، كما قام الحاكم العام "كارد" (Carde) بمحاولة تمزيق وحدتها بعد سنة من إنشائها، بإنشاء جمعية مضادة لها أطلق عليها اسم "جمعية علماء السنة الجزائريين"، وزاد التوتر أكثر بصدور منشور ميشال 16 فيفري 1933 بالإضافة إلى مرسوم ريني وقرار 8 مارس 1938، وبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية كان على الجمعية مواجهة الطرق الصوفية التي اعتبرتها جمعية العلماء «علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور» فحسب رأي عبد الحميد بن باديس: «وإن كل شيء مما هو متفش في الأمة من ابتداء في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق ومرجعه إليها»، كما أن تركيز الجمعية على اللغة العربية والدين الإسلامي قد أورثها عداوة الفئة المفرنسة، وبعض من أعضاء فدرالية النواب المنتخبين خاصة موقفها من حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية، وإن كانت الجمعية تتحالف مع بعض خصومها كالنواب، إلا أنه تحالف مؤقت وكان لأهداف مدروسة.

وعلى العموم استطاعت الجمعية بفضل جهود أعضائها أن تعرف توسعا كبيرا داخل التراب الجزائري أكسبها ثقة الجماهير فأسست ما يزيد عن (130) فرعا داخل الجزائر سنة 1937، وحتى سنة 1936 استطاعت أن تؤسس (136) مدرسة حرة منتشرة عبر أنحاء الوطن، وتوسع إلى خارجه منذ 1937 فأقاموا في باريس و ضواحيها نوادي ومدارس لتوعية العمال.

## المحاضرة 2: التيار الأُمِّي

لم يعرف الجزائريون المبادئ الشيوعية ونشاط الكومنترون إلا عن طريق فرنسا، كما لم يكن بإمكانهم طرح قضيتهم أثناء المؤتمرات الأُمِّية الشيوعية الثالثة إلا على لسان الحزب الشيوعي الفرنسي نظرا لتأخر ظهور الحزب الشيوعي الجزائري، لكن بظهوره عرفت الساحة السياسية ديناميكية جديدة، حيث شكل قطبا آخر يحمل أفكارا وإيديولوجيات مختلفة عن الإيديولوجية الإصلاحية والاستقلالية والاندماجية والداعية إلى المساواة. تميز الحزب الشيوعي الجزائري دون بقية الأحزاب الوطنية بنظرة خاصة للمسائل التي تخص الأهالي، كما انفرد في علاقته بفرنسا وبصفة خاصة مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي اعتبره ولي أمره، وتبنى أفكاره حتى في أدق خصوصيات الأهالي المسلمين. كما لعب الحزب الشيوعي الجزائري دورا هاما في الدفاع عن الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين بلوريتاريا، وأبدى اهتمامه بمختلف المسائل التي نتجت عن الفعل الاستعماري في الجزائر.

### ظهور الحزب و برنامجه:

بدأت الأفكار الشيوعية تنتشر في الجزائر بين الأوساط الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، لكن أصوله الأولى في الجزائر تعود إلى سنة 1902 عند إنشاء الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي يهدف إلى:

- توحيد العمال الجزائريين.
  - الدفاع عن المصالح المشتركة.
  - دراسة المسائل الاقتصادية والسياسية والمشاريع القانونية والمجالس الانتخابية.
  - الدفاع عن مصالحهم وعن حقوق العمال.
  - العمل على ازدهار العمال بغض النظر عن أصلهم وجنسهم.
- وقد تأثر هذا الإتحاد بالأفكار الماركسية، ثم انخرط أعضاؤه في الحزب الشيوعي الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، الذي أعلن عن تأسيسه في مؤتمر تور، كفرع فرنسي للأُمِّية الشيوعية. خلال تلك الفترة كان -الحزب الشيوعي- في الجزائر مكونا من ثلاثة اتحادات سميت بالاتحاد الحزب

الاشتراكي الجزائري (Partie socialiste algerien) وقد تبنت هذه الاتحادات الشرطين (16 و18) من شروط العضوية في الأمانة الشيوعية الثالثة التي كانوا أعضاء فيها خلال انعقاد مؤتمر مدينة تور (Tour) في ديسمبر 1920، ويلزم هذان الشرطان العضو بمساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات والمناداة بإبعاد الإمبريالية عن هذه المستعمرات، بالإضافة إلى ذلك ترى أن حرية البروليتاري الأهلبي في شمال إفريقيا لا يمكن أن تكون إلا ثمرة ثورة ضد السلطة الحاكمة، وأن أحسن وسيلة لإعانة حركات التحرر في مستعمرة شمال إفريقيا ليس معناه التخلي عن المستعمرة، بل يجب البقاء والعمل من أجل أن يرشح الحزب الشيوعي. كما يجب مضاعفة دعاية المشاركة في المنظمات النقابية والتعاونية.

وقد استغل شيوعيو الجزائر الصراع الدائر بين الشيوعيين الذين كان أغلبهم فرنسيون والحكومة الفرنسية بسبب تأييد الحزب الشيوعي لثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي، وأسسوا فدرالية الشيوعية الجزائرية سنة (1924)، ليعاد تنظيمها سنة (1925) من جديد، حيث تم وضعها على نفس خط المقررات الأمانة العالمية الثالثة المعادية للاستعمار، خاصة بعد التطور الذي عرفته هذه الفدرالية في نظرتها لاستقلال الجزائر، حيث رفض فرعها في مدينة بلعباس نداء الأمانة الثالثة القاضي بالعمل على إخراج المستعمرين من المستعمرات، وادعوا أن الوسيلة الفضلى لمساندة الحركات الاستقلالية ليس بترك المستعمرة، بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي ومضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي وفي الشيوعية وفي العمل التعاوني، كذلك رفض هؤلاء الشيوعيون نداء الأمانة الشيوعية الموجه في 20 ماي 1922 القاضي بتحرير الجزائر وتونس، الأمر الذي أدانه المؤتمر الدولي للشيوعية العالمية عام 1924، وظل الجزائريون المناصرون للمبادئ الشيوعية يناضلون تحت ظل الحزب الشيوعي الفرنسي طيلة 15 سنة، بأغلبية من المستوطنين في العضوية؛ حيث عجز الكومنترون عن خلق حزب شيوعي جزائري وترك تمثيل الجزائريين في أيدي الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي بدوره لم يستطع مناضلوه التخلص من القناعة الاستعمارية بأن "الجزائر قطعة فرنسية" وجزء مكمل لها. وخلافا للمبادئ الشيوعية المنادية باستقلال المستعمرات فإن الحزب الشيوعي الفرنسي رأى أن استقلال

الجزائر مرهون باستقلال فرنسا من أيدي البرجوازية، وذلك بناء على ما جاء في بيان الحركة العالمية الثالثة سنة 1919 الذي يقول: «إن تحرير الجزائر سيقى متوقفا على تحرير فرنسا».

لم يكن بإمكان شيوعي الجزائر تحقيق جزأرتهم ببساطة عن الحزب الشيوعي الفرنسي وإن كانت الفكرة قد راودت شيوعيي فرنسا خلال مؤتمر باريس بتاريخ ماي 1932، وظلت المحاولات والأنشطة المختلفة لخلق حزب مستقل، ففي سنة 1934 استطاع الحزب أن يضع له برنامجا يتضمن سبع محاور اهتمت في مجملها بالمسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومما جاء فيها:

- مناهضة الامبريالية.
- المطالبة بإلغاء قانون الإنديجينا.
- المساواة في الحقوق السياسية والنقابية.
- فصل الدين عن الدولة.
- حرية الصحافة والمهجرة.
- رفض الحرب الإمبريالية والفاشية.
- المطالبة بحل المنظمات الفاشية.
- الدفاع عن الاتحاد السوفيياتي الذي هو موطن كل العمال المضطهدين، والدفاع عن الصين السوفيادية.
- الدفاع عن مطالب العمال خاصة ما يتعلق بتخفيض أجور المرتبات والنظام التقاعدي، والدعوة لرفعها مقابل ثماني ساعات عمل.
- الدفاع عن الفلاح والعامل والخماس.
- الدعوة إلى توقيف نزع الأملاك والحجز وإلغاء الضرائب والديون ورسوم البيع.
- الدفاع عن أصحاب الحرف وصغار التجار.
- بالنسبة للشباب، رفض تجنيدهم لمدة سنتين والمطالبة بتعليمهم.

- بالنسبة للنساء المطالبة بمساواتهن في الحقوق السياسية والمدنية وضمن مساواتهن في العمل والأجر، والمطالبة بمنحهن عطلة الأمومة مدة شهرين قبل الوضع وثلاثة أشهر بعده، وضمن المتابعة والعلاج لهن.

ويبدو أن هذه المطالب هي مشتقة عن برنامج الأمية الشيوعية، تم التركيز فيها على الطبقة الكادحة (العمال والفلاحين)، وتجنبوا في مطالبهم السياسية مسألة الاستقلال، رغم أن من مبادئ الشيوعية التمرد والثورة على الإمبريالية.

وأثناء عقد الحزب الشيوعي الفرنسي لمؤتمره السابع في فيلربان (Villeurbanne) بين (22 و25 جانفي 1935) أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري بشكل مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي عوض الفرع الجهوي بالجزائر.

وأثناء هذا المؤتمر تدخل "عمار أوزقان" الذي مثل شيوعيي الجزائر، وأكد بأنه وإن منح للفرع الجزائري استقلاله، فإن ذلك لا يعني المقاطعة والانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي، كما صرح كذلك بلقاسم قدور بقوله: «المسلمون لا يرغبون في حدوث الطلاق مع فرنسا بإنشاء هذا التنظيم، ونحن لم نعرف في الوقت الحاضر إلا أن الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضرورة، ويبقى كذلك للأبد». وقد أكد هذا الأمر مجددا مؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري التأسيسي سنة 1936(\*).

وفي الحقيقة عاب الكثير من المؤرخين هذه الوصاية والنظام الأبوي الذي طبقه الحزب الشيوعي الفرنسي على شيوعيي الجزائر، ولم يقتصر ارتباط الحزب الشيوعي الجزائري عن فرنسا فقط، بل ارتبط كذلك بالاتحاد السوفياتي، فقد برر هذا الارتباط بأنه مثال عن تحسن وضعية المسلمين في روسيا في ظل حكومة الاتحاد السوفياتي، وقد أبدى هؤلاء الشيوعيون رغبتهم في تكوين الجمهورية

---

(\*) عقد هذا المؤتمر بتاريخ 17 و18 أكتوبر 1936 بالجزائر وحُتم ببيان حدد الحزب فيه هدفه الذي لخصه في عبارة "إنقاذ الجزائر من الدمار والانحطاط والموت"، وذلك لا يكون إلا بتحرير العامل والفلاح من سيطرة الكولون وظلم قانون الأنديجينا، ورأى أنه لا يتحقق إلا عن طريق الحزب الشيوعي الجزائري النابع من الشعب، هذا الشعب الذي خدعته جميع الأحزاب الباقية وادعت أنها تمثلها، وطالب بالتحرك من الإمبريالية والرأسمالية والإقطاعية بالإضافة إلى مطالب أخرى.



السوفياتية الجزائرية، وذلك ما جاء على لسان صحيفة الكفاح الاجتماعي: «إننا لن نترك شيئاً من هدفنا النهائي؛ الجمهورية السوفياتية الجزائرية، لأننا نرى أن هذا النظام هو الوحيد الذي يستطيع أن يعطي لشعبنا السعادة المادية والمعنوية والثقافية والحريات الديمقراطية الواسعة».

لكن قد نتساءل عن السبب الذي دفع شيوعيي فرنسا بعد 15 سنة من التبعية أن يمنح فرعه الجهوي بالجزائر استقلاله أو ما عرف بتعريب الحزب (Arabisation du parti)؛ أي إعطاء الحزب الصفة العربية؟

يبدو أن حقيقة هذه المبادرة جاءت نتيجة شعور الحزب الشيوعي الفرنسي أن الأمر بدأ ينفلت من يدها، فلم يصبح مصدر استقطاب الكثير من المناضلين، بل أن بعضهم بدأ يعمل ضدهم كمصالي الحاج الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وبدأ يطالب بالاستقلال والعودة إلى منابع الحضارة العربية الإسلامية وتوحيد شعوب العالم العربي الإسلامي، كما هاجم مصالي قادة الحزب الشيوعي الفرنسي كمعروف محمد - من أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي - بقوله: «إن الجزائريين يريدون الاستقلال لوطنهم وليس الوصاية الشيوعية التي تضر أكثر مما تنفع المسلمين الجزائريين» كما قال: «إننا تركنا شيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التي هي رمز الحياة».

لكن رغم ما قيل عن "الحزب الشيوعي الجزائري" إلا أنه لعب دوراً هاماً في نشر الوعي السياسي بين الطبقة الكادحة من الشعب أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات، خاصة بعد توسعه وإنشائه خلافاً أخرى عبر أنحاء الجزائر. وقد بلغ عدد المنخرطين في هذا الحزب (750) منخرطاً سنة 1936 ليرتفع إلى 1100 في بداية 1937 لكنه عرف تقهقراً سنة 1938 حيث بلغ عددهم من 100 إلى 400 عضو، خاصة بعد فشل مشروع بلوم فيوليت، كانت خيبة أمل شيوعيي فرنسا والجزائر، ولجأوا إلى سياسة ادماج الجزائر بفرنسا وخلق كيان جزائري يضم الأوربيين واليهود بالإضافة السكان الأصليين. ومن أبرز مناضلي هذا الحزب عمار أوزقان وابن علي بوقرط، صادق هجرس...

وقد استعمل الحزب وسائل متعددة في نضاله، ونشر أفكاره الشيوعية، كعقد المؤتمرات وسفر الوفود إلى باريس وإرسال البرقيات وإلقاء الخطب، وأهم هذه الوسائل الصحافة بحكم كونها كانت

أبسط وسيلة لتواصله مع الجماهير خاصة صحيفة "الكفاح الاجتماعي" (la Lutte Sociale) التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا في عدد نسخها، فبعد أن سجلت سنة 1932 (2139) نسخة ارتفعت إلى (13000) نسخة سنة 1936. وجريدة الجزائر الجمهورية Alger république الصادرة في 6 أكتوبر 1937. وجريدة الحرية Liberté في تاريخ 1943، والجزائر الجديدة Algérie nouvelle سنة 1946

وكان في انشغال الحزب الشيوعي الجزائري بالمشاكل العالمية كالفاشية، وصمته عن المطالب الوطنية وعجزه عن وضع مطالب سياسية واضحة قريبة من اهتمام الجزائريين، أدى إلى فقدان ثقة الجماهير الشعبية الذين ابتعدوا عنه، واستقطبتهم أحزاب أخرى تدافع عن القومية الوطنية الجزائر.

### المحاضرة 3: الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

عرفت أربعينات القرن الماضي أحداثا هامة على الصعيد الداخلي والدولي، انعكست على مستوى الحركة الوطنية في الجزائر، والحركات التحررية على مستوى العالم عامة. فقد شهد مطلعها الحرب العالمية الثانية، الحدث العظيم الذي غير من الخريطة السياسية، باهزام الدكتاتورية النازية، والفاشية الإيطالية، وانتصار الديمقراطية، كما عرفت المرحلة أيضا ظهور منظمات عالمية للدفاع عن السلم والأمن العالمي؛ على غرار منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية.

وبذلك تكون الحرب العالمية الثانية خلفت عصرا جديدا انهار بعده الاحتلال الأوربي الحديث، وانتشار الفكر التحرري وبروز قوى عالمية جديدة متنافسة، هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي. ولم يكن الجزائريون منعزلين عن الأحداث العالمية أو الوطنية. ولكنهم فقدوا الثقة في وعود فرنسا المتكررة عقب أزماتها الداخلية والخارجية، لكثرة خيبات الأمل التي تعرضوا لها، فلم تعد تحركهم وعودها بالتغير أوضاعهم، وهم الذين جربوها في الأيام الأولى للاحتلال (1830)، ووعدها للأمير عبد القادر، وأخرى لأحمد باي، وأثناء الحرب العالمية الأولى.

مع البوادر الأولى للحرب العالمية الثانية 1939 رفعت فرنسا<sup>1</sup> مرة أخرى معها أهبة استعدادها داخليا وخارجيا على مستوى مستعمراتها بصفة خاصة الجزائر، فجندت أبوابا للدعاية الحربية تدعو الجزائريين للتطوع والتجنيد في سبيل الله، وفرنسا، والجهاد إلى جانبها كونها الحامي الشرعي للمسلمين في الجزائر، وحامية الدين الإسلامي فيها، ولجأت في ذلك للطريقة القديمة، وحركت الأئمة ورجال الإفتاء الرسميين الذين كانت تشرف عليهم مديرية الشؤون الأهلية لدعوة الجماهير للمساندة والتأييد والدعاء لها بالنصر على الألمان في المساجد.

وقد عاش الجزائريون أياما عويصة، بعد الأزمة الاقتصادية الحادة، حيث غابت المواد الأساسية، وشهدت الفترة ندرة في القمح اللين والصلب، الذي أصبح يوزع ببطاقة على الجزائريين،

---

<sup>1</sup> كان دخول فرنسا في الحرب العالمية الثانية نتيجة للمعاهدة التي كانت قد أبرمتها مع كل بولونيا وبريطانيا (الدفاع المشترك)، وكانت أرضها مسرحا لعد من المعارك، فقد استطاعت القوات الألمانية منذ 10 ماي 1940 دخول أرضها واحتلال نصفها بما في ذلك باريس.

وتفشي الأمراض وقلة الأدوية... لذلك اتسم الشعور الشعبي العام بالحذر والحيطه بحكم تجارب الجزائريين معها، ولم يندفع لتأييدها ضد الألمان إلا عناصر قليلة ممن يؤمنون بفرنسا ويثقون بها، ويمكن رصد مواقف الحركة الوطنية من الحرب العالمية الثانية في الآتي:

### 1/ موقف فدرالية المنتخبين:

أعلن المنتخبون عامة تأييدهم لفرنسا في حربها ضد ألمانيا، ففرنسا لا تزال تحافظ على مكانتها في أعين هؤلاء إعجابا بها واحتراما لها، وبينوا سبب موقفهم هذا أن الوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها يسمح لها بمراجعة سياستها نحو الجزائريين، بأن تنظر بعين العطف والاعتزان. ورغم تطوع عدد من المنتخبين طواعية في وحدات الجيش الفرنسي كفرحات عباس بصفته صيدلي احتياطي دفاعا عن الحرية. وصرح بقوله: "إن مكاني يوجد تحت العلم إلى جانب رفاقي في الجيش".

كما بادر ابن جلول بإعلانه عن التطوع للتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي دفاعا عن العلم، ومثل انضمام فرنسا أمام جيوش النازية انكسارا أمام الديمقراطية في اعتقاده وخاطب الجزائريين بقوله: "أيها الإخوان الأعزاء في كل مكان، في المدن والدواوير قد أجبتم حاضرين لنداء الوطن" وذكّر الجزائريين بتضحيات أجدادهم سنوات 1830-1914.... "وبنصرهم لفرنسا سينصرون السلام والحرية والديمقراطية، وبالتالي سيخدمون الإنسانية بتحقيق انتصار فرنسا".

### 2/ موقف جمعية العلماء المسلمين:

اتصلت الإدارة الفرنسية بجمعية العلماء أولا كهيئة اجتماعية، وعندما لم تتحصل على ما كانت ترغب فيه لجأت للاتصالات الفردية، من أعضاء الجمعية، وتمكنت من التأثير على بعض الأشخاص واستمالتهم إليها، وكانت تعتقد أن باستطاعتهم إقناع رئيس الجمعية وبقية الأعضاء، إلا أن هؤلاء رفضوا كل العروض والمساومات، وامتنعوا عن توجيه بركات الولاء والتأييد لفرنسا في حربها ضد الألمان، كما رفضوا توجيه نداء إلى الشعب الجزائري يدعوه إلى الوقوف بجانب فرنسا، لأجل ذلك حاولت الجمعية أن تضع جملة تدابير تتجنب من خلالها الرقابة المفروضة والتوجيه الإجباري الذي تقتضيه ظروف الحرب، فقللت الجمعية من نشاطها، وأوقفت صحافتها بمحض إرادتها.

ومع ذلك تعرضت الجمعية لهزة عنيفة خلال هذه السنوات بعد وفاة رئيسها عبد الحميد بن باديس سنة 1940، وقبل وفاته تم إيقاف نائبه الإبراهيمي، وأُبعد إلى أفلو، وتعرض باقي الأعضاء إلى ضغوط، كالعربي التبسي، وإلى فرض الإقامة الجبرية على غيره.

### 3/ موقف الحزب الشيوعي:

بادر الحزب الشيوعي بمجرد إعلان الحرب العالمية الثانية عن تأييده لفرنسا، لكن بعد احتلال ألمانيا لفرنسا قامت الحكومة فيشي نظرا للعلاقة السيئة بين هذه الأخيرة والإتحاد السوفياتي، قامت بحل الحزب الشيوعي الجزائري واتهمت الشيوعيين في الجزائر بالعمل ضدها. وحلت الحزب رسميا لذلك كان نشاطه ضعيفا خلال 1940-1942 حزب الفرنسية آنذاك الحزب الشيوعي، واعتقلت مناضليه لارتباطهم بالحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أعلن حملته ومواجهته للنازية الألمانية.

### 4/ موقف حزب الشعب الجزائري:

رفض هذا الحزب التجنيد في الجيش الفرنسي والتعاون بأية صفة مع الإدارة الفرنسية، وحينما اندلعت الحرب كانت أغلبية قاداته في السجون، وهناك حاولت فرنسا أيضا مساومة بعض زعماء الحزب، لكن دون جدوى، فقد اتصل المسئولون الفرنسيون بمصالي الحاج في نوفمبر 1940 وأمام رفضه قدم للمحاكمة العسكرية، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية بقصر الشلالة إلى أن نفي بعد ذلك إلى برازايفيل (30 أفريل 1945)، ومع ذلك ظل الحزب ينشط سرا ورأى مناضلوه أن في انهزام فرنسا أمام ألمانيا باردة تفاؤل، تحول لهم حق المبادرة بالتمرد على فرنسا وإعلان الثورة والاستقلال، ورغبت مجموعة من مناضليه المتحمسين في أن تسمح لهم القيادة بالتوجه للعمل العسكري، إلا أن القيادة رأت أن المرحلة غير مناسبة، لأن ألمانيا أيضا تعد من الدول الاستعمارية التي لا تؤمن، لكن مع ذلك هناك من اتصل بالألمان، للحصول على السلاح والتدريب عليه خارج إطار الحزب. واعتبرهم الحزب متمردين ومنهم بوراس قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية، الذي اكتشفت فرنسا اتصالاته بالألمان فأعدمته. وأيضا صالح بوزراع من قسنطينة ولم تقتصر هذه المحاولات على جهود المناضلين في الداخل، بل امتدت إلى خارجها ذلك أن الجنود الجزائريين الذين جندوا في الجيش الفرنسي، وكذلك

العمال الجزائريين الموجودين بالمهجر فروا من فرنسا، وانضموا إلى الليفي العربي، وهو الجيش الذي تدعمه ألمانيا ماليا وعسكريا، ويتشكل من السوريين والعراقيين والفلسطينيين ومغاربة، تحت قيادة رشيد عالي الكيلاني العراقي.

وحيثما حل الجيش الألماني عام 1942 بتونس ومعه الليفي العربي قرر الجزائريون الموجودون ضمن الليفي العربي تكوين جيش جزائري، وبالفعل تكون هذا الجيش وكانت عناصره من الطلبة الزيتونيين والمجنودون في الجيش الفرنسي. وقد حقق هذا الجيش عمليات وانتصارات على الحلفاء، وبعد انسحاب الجيش الألماني من تونس تعرض معظم قادة هذا الجيش للسجن من طرف فرنسا.

### الحياة السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية:

عرفت الحياة السياسية في الجزائر عند اندلاع الحرب ركودا، فقد تعرضت الأحزاب السياسية المعارضة للاضطهاد، وسجن قادتها ونفوا ووضعوا الإقامة الجبرية، وعطلت صحفهم. وأمام فراغ الساحة السياسية خلال هذه الفترة، أراد فرحات عباس تذكير فرنسا بوضعية الجزائريين، واعتبر ذلك آخر محاولة له لطلب المساواة في الحقوق في إطار الجمهورية الفرنسية، وأن ذلك الوقت هو المناسب لإحداث تغيير سياسي حقيقي في الجزائر، لإنقاذ الأمة الجزائرية من الغرق، بيروتون فبعث بتاريخ 10 أبريل 1941 تقريرا إلى المرشال فيليب بيتان Philippe Pétain ينتقد فيه تجاهل مطالب ستة ملايين من الجزائريين، وطالب بمجموعة من الإصلاحات تخص الإصلاح الزراعي والإداري وتطوير التعليم....

وعرفت الحركة الوطنية الجزائرية نوعا من الحرية، بعد نزول بشمال إفريقيا بتاريخ 8 نوفمبر 1942، وإلى جانب ذلك كان القضاء على سلطة حكومة فيشي والتنافس ما بين القادة الفرنسيين كالصراع بين الجنرالين ديغول وجيرو على السلطة، فتمتع الجزائريون خلالها بحرية نسبية، استعادت معها الحركة السياسية بعضا من نشاطها، وعبروا عن وجودهم وعن مطالبهم، وأحدثت هذه الأجواء نوعا من التقارب ما بين الوطنيين الجزائريين ووحدت بينهم للقيام بعمل مشترك، وسبق هذا العمل مبادرة فرحات عباس ومجموعة من الشخصيات السياسية، بإرسالهم في 20 ديسمبر 1942 برسالة

إلى السلطات الممثلة حينها في الولايات المتحدة، إنجلترا وفرنسا، وعبروا عن استعدادهم للمساهمة في جهود الحرب مقابل أن يتمتعوا بالإرادة الذاتية ونوع من الحرية. غير أن هذه الرسالة لم تستقبل بارتياح من طرف المسؤولين الفرنسيين، وعلى رأسهم الجنرال جيروا. وفي محاولة أخرى اجتمع فرحات عباس ببعض ممثلي العلماء وحزب الشعب وبعض النواب، وتم الاتفاق على تحرير بيان يوجه إلى السلطات الفرنسية وإلى الحلفاء. وقد صدر "بيان الشعب الجزائري" في 12 فيفري 1943، وركز البيان على خمس مطالب:

1/ إدانة الاحتلال وتصفيته، أي إنهاء سياسة الإلحاق، واستغلال شعب لشعب آخر، والاحتلال هو شكل من أشكال العبودية الفردية في القديم، والاستعباد في العصور الوسطى، وهو ممن جهة أخرى سبب رئيسي في المنافسات و النزاعات بين القوى العظمى.

2/ تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة انطلاقا مما جاء في ميثاق الأطلسي 14 أوت 1941.

3/ منح الجزائر دستورا يضمن لها:

- الحرية و المساواة الكاملة لجميع السكان بدون تمييز ديني أو عرقي.
- القضاء على الملكية الإقطاعية وإدخال إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين. وحق العيش برخاء للطبقة الواسعة من البروليتاريا الفلاحية.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وحرية التأسيس الجمعيات.
- التعليم الإجباري والمجاني بالنسبة للأطفال من الجنسين.
- الحرية الدينية لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة لجميع الأديان.

4/ المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين، في حكومة بلدهم، مثلما فعلت حكومة بريطانيا وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس.

5/ إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين المحكوم عليهم، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

وجمع هذا البيان بين أفكار حزب الشعب، وجمعية المسلمين الجزائريين، وسلم البيان للوالي العام مارسيل بيروتون يوم 31 مارس، الذي اعتبره صالحا لأن يكون أساسا يبنى عليها الإصلاحات. كما سلم البيان إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وإلى الجنرال ديغول بلندن، وإلى الحكومة المصرية.

طالب بيروتون بعد اطلاعه على البيان من الموقعين تقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتطبيق. فأعد ملحق للبيان سلم للجنرالين جوان وكاتروا، في 10 جوان وطالب هذا الملحق بالاعتراف بالأمة وبالجنسية وبالمواطنة الجزائرية، ومطالب أخرى فورية تتعلق ب تنظيم حكومة جزائرية مكونة من وزراء جزائريين وفرنسيين. وبعد الموافقة المبدئية على البيان والملحق، بدأ الموقف الفرنسي يتجه بعد ذلك نحو الرفض. وصاغت فرنسا هذا الرفض بإصدارها مرسوم 7 مارس 1944 الذي عاد في مضمونه إلى الإصلاحات القديمة، فشكلت لجنة مختلطة لدراسة هذه الإصلاحات، التي خلصت لوضع مرسوم مارس في صيغته الأخيرة الذي نص على توسيع القائمة الانتخابية للجزائريين للمسلمين غير المواطنين، وتوسيع حق المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية إلى 50 أو 60 ألف.... فرفض النواب المالئون الجزائريون المشاركة في أعمال هذه اللجان المالية المشاركة في أعمال هذه اللجان مما أدى إلى توقيف السايح عبد القادر رئيس اللجنة العربية وفرحات عباس الذي اتهم بالتحريض على ذلك. كما هدد باقي أعضاء هذه اللجان واجبروا على التخلي عن مساندتهم للبيان.

بينما رفضت الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها، عدا الحزب الشيوعي هذه الإصلاحات، واعتبرتها غير ديمقراطية وتعمل على إبقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية. ومن أجل ذلك بدأت تحركات فرحات عباس من جديد في اتجاه العلماء وحزب الشعب، نتج عنه تقارب في الحركة الوطنية للدفاع عن البيان و مواجهة الساسة الفرنسيين، وسمي أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف، وجمعت الحركة اتجاهات سياسية مختلفة من العلماء وحزب الشعب والنواب، وبرنامج موحد هو بيان الشعب الجزائري، قد عرفت هذه الحركة نجاحا لم تعرفه الأحزاب السياسية قبلها، حتى وصل عدد



منخرطها حوالي نصف مليون منخرط في مدة قصيرة، وساهمت جريدة المساواة *Egalité* منذ نشأتها 15 سبتمبر 1944 في توسيع نشر أفكار وانتشار هذه الحركة.

وفي الحقيقة أن صدور البيان وتأسيس أحباب البيان والحرية قد شكل حدثا مميزا في تاريخ الحركة الوطنية. ومع فشل محاولات فرنسا إحداث الفرقة بين أعضاء هذه الحركة، إلا أنها وجدت في مظاهرات 8 ماي 1945 فرصة في توقيف نشاط الحزب.

## المخاضرة 4: الحركة الوطنية بعد أحداث 8 ماي 1945

### -أحداث 8 ماي 1945

تميزت الأيام التي سبقت حوادث 8 ماي 1945 بالغليان وازدياد التوتر ما بين السكان الجزائريين المسلمين والفرنسيين، تزايد خلالها المد الوطني نتيجة للدعاية الواسعة التي قام بها أحباب البيان والحرية، وبتصلب وازدياد نفوذ مناظلي حزب الشعب. وحاول فرحات عباس في ظل هذه الأوضاع تهدئة الوضع والحفاظ على وحدة حركة أحباب البيان.

وبمناسبة الاحتفال بأول ماي عيد الشغل، نظمت في أغلب المدن الجزائرية مظاهرات، وواجهتهم الشرطة الفرنسية بقتل العديد منهم، فبأمر من مناظلي حزب الشعب، دعا مناظليه بالتظاهر في كل أنحاء الجزائر. وهو ما شجع مناظلي حركة الأحباب والحرية لدعوة الجماهير مجددا للتظاهر في الثامن ماي بمناسبة انتصار الحلفاء على النازية الألمانية، مع التأكيد على أن تكون المظاهرات في جو سلمي، وفي الإطار القانوني المسموح به. وكانت المظاهرات بالنسبة للجزائريين ساعة للتعبير عن المشاعر الوطنية، وعن تعلقهم بالحرية كغيرهم من شعوب، وهو شعور كان في التصريح به كاف لإثارة الفرنسيين.

ولم تمضي الساعات الأولى من صبيحة الثامن ماي، حتى حدث الاصطدام، عند اعتداء محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف على المدعو شعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري متقدما المتظاهرين، وأراده قتيلا، فانقلبت المظاهرة التي كانت تعبيرا عن فرح الجزائريين إلى حزن، وشحنة من الغضب عبروا عنها بالعصي وكل ما عثروا عليه في طريقهم.

ويبدو أن الذي أقدم عليه الفرنسيون من مواجهة كان مكيدة مدبرة من الفرنسيين، انطلاقا من تصريحات مختلف المسؤولين، ومن ذلك ما قاله نائب عامل عمالة سطيف، لأحد المناضلين الجزائريين، واعتبر أي مساس بالسيادة الفرنسية سيواجه بالقوة: «لا شك وأنه مرخص لكم بالذهاب إلى نصب الأموات، لكنني أحذركم بأن السيادة الفرنسية لا يجب أن تمس، لقد أعطيت أوامري بإطلاق الرصاص».

وامتد اثر الاستفزازات إلى مناطق مجاورة من سطيف وقلمة وخراطة، وتمت مواجهتها في كل المناطق بعنف، اشتركت فيها القوات العسكرية الفرنسية، بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية، والشرطة والجندرمة... وأسفرت عن استشهاد ما يزيد عن 45000، واقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات، وإعدام العشرات دون محاكمة.

وقد تركت هذه الحوادث في نفوس الجزائريين جرحا غائرا لم يندمل، قال الإبراهيمي: «يا يوم لك في نفوسنا السمة التي لا تمحي، والذكرى التي لا تنسى، فكن من أي سنة شئت، فأنت يوم 8 ماي وكفى، وكلّ مالك علينا من دين أن نحیی ذكراك، وكل ما علينا من واجب أن ندون تاريخك في الطروس، لئلا يمسه النسيان من النفوس». وخلف لدى الطبقة السياسية من الحركة الوطنية نتائج إيجابية، عدلت بعدها الكثير من المفاهيم والاتجاهات. وكانت النواة الأولى لياس الجزائريين من النضال السياسي، وبدأ انطلاقا من هذه الأحداث التعبئة الجماهيرية للثورة.

### - تداعيات حوادث 8 ماي على الحركة الوطنية

أسفرت حوادث ماي عن نتائج جد خطيرة على الحركة الوطنية، كان في مقدمتها، انهيار الوحدة الوطنية التي جمعت بين مختلف أطراف الحركة الوطنية في حركة أحباب الحرية والبيان.

-فرحات عباس وأنصاره: وهم ممن لا يؤمنون بالعنف، ويعتبرون المطالبة بالاستقلال تطرفا أو نوعا من التهور، وأن حوادث 8 ماي مغامرة قامت بها عناصر من حزب الشعب الجزائري، اتخذتها الإدارة الفرنسية ذريعة لضرب الحركة الوطنية. وأن العنف لن يجدي أمام فرنسا، وأفضل وسيلة للتعامل مع فرنسا هو المجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية. وكون بعد خروجه من السجن سنة 1946 حزبا باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) ودخل تحت مظلة هذا الحزب إلى الانتخابات البرلمانية المخصصة للجزائريين سنة 1946 وتحصل الحزب حينها على أغلبية الأصوات. وهي الانتخابات التي قاطعها حزب الشعب الجزائري، ودعا الجماهير لمقاطعتها، انطلاقا من قناعاته القائمة على مقاطعة المؤسسات الفرنسية وقوانينها، لكن الحزب عدل عن هذا الموقف وترشح للانتخابات في المجالس الانتخابية. بينما رأت جمعية العلماء المسلمين أن تؤيد مرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لأفضليتهم على مرشحي الإدارة الفرنسية من بني وي وي.

وانحصرت مطالب هذا الحزب بالاعتدال والتعبير عن مطالب الشعب الجزائري في لهجة معتدلة، بهدف تحسين أوضاع الجزائريين، معتمدين على القوانين الفرنسية

-جمعية العلماء المسلمين: خفت الجمعية من نشاطها طيلة الحرب العالمية الثانية، لكن بعد حوادث 8 ماي استرجعت الجمعية بعضا من نشاطها برئاسة البشير الإبراهيمي، وركزت خلال هذه المرحلة على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وبناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا واسعا، كما باشرت بإعادة إصدار السلسلة الثانية من صحيفة البصائر.

وعلى العموم فإن العلماء أولوا عناية بالجانب الثقافي والاجتماعي والديني، وفرضت نفسها الساحة السياسية والشعبية.

**-الحزب الشيوعي الجزائري:** تعرض الحزب الشيوعي خلال الحرب العالمية الثانية للظئير من الضغوط من حل وإيقافه في كل من فرنسا والجزائر، واستعاد مكانته بعد نزول الحلفاء، لكن دون أن تكون له مكانة شعبية أو تجاوب مع باقي التيارات الحزبية في الحركة الوطنية. وبعد حوادث 8 ماي ومشاركة الشيوعيون الفرنسيون في هذه الحوادث بقمع الجزائريين وإبادتهم إلى جانب المعمرين والمتطرفين والإدارة الفرنسية. مما جعل الحزب يفقد شعبيته ويتدهور تدهورا كبيرا، لكن بعد 1947 حاول الحزب أن يستعيد شعبيته وعلاقاته بالحركة الوطنية، وتنقية صورته، فسعى خلال المرحلة إلى إلى ابعاد العناصر الشيوعية المعادية للحركة الوطنية، كعمار اوزقان وتنشيط العمل النقابي للعمال للتغلغل في الأوساط العمالية، من خلال الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)

**- حزب الشعب:** تأكد مناضلي حزب الشعب بعد هذه الحوادث أن ب تأخذ ولا تعطى، والاعتماد على وعود فرنسا من الأمور لا يمكنه أن يستمر بأي حال من الأحوال، لأن فرنسا أثبتت عدم رغبتها في التنازل عن الجزائر مهما كلفها ذلك، حتى ولجأت إلى إبادة كل الجزائريين.

ووجد الحزب نفسه مترددا في مواصلة العمل السري في لحزب الشعب، أو الخروج للعمل الصريح كبقية الأحزاب السياسية. وأخيرا استقر بهم الرأي في نوفمبر 1946 على إبقاء حزب الشعب الجزائري المنحل منذ 1939 يواصل عمله السري، وإنشاء حزب شرعي يعلن عنه لدى الإدارة الفرنسية، فأسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) للتحرك السياسي وغطاء أمام فرنسا أثناء الترشح للمختلف المجالس. عارض حزب الشعب في البداية المشاركة في الانتخابات للمجلس الجزائري (البرلمان)، إلا أن مشاركته في 1948 كانت إيجابية ففاز بـ 5 من مرشحيه. وصرح هؤلاء في جلسات البرلمان على الاستقلال التام، والتنديد بالسياسة الفرنسية في الجزائر، والتشهير بالممارسات القمعية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية بالجزائر. وكان قبل ذلك حزب (M.T.L.D) قد شارك في انتخابات المجالس البلدية 1947 وفاز بأغلب بلديات الجزائر.

في الحقيقة لم تتعامل الإدارة الاستعمارية مع هذا النشاط بارتياح، وإنما سعت لتغير هذه النجاحات بعرقلتهم للمترشحين بالإيقاف والمحاکمات غير قانونية والسجن والتغريم، وتزوير نتائج الانتخابات، ومنع المناضلين من الإشراف على المكاتب وصناديق الاقتراع، كالتزوير الذي حدث في عهد الوالي العام ايدمود نيجلان عندما أمر رجال الشرطة والجندرية على ملء صناديق الانتخابات بأوراق مرشحي الإدارة كالقياد والآغوات...